

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وقيل لا يصح .
- قوله (وإن اشترى أحد الشريكين نصيب شريكه صح .
- (وإن اشترى الجميع بطل في نصيبه وفي نصيب شريكه وجهان) .
- قال الأصحاب منهم صاحب الهداية والمذهب والمستوعب والمغني والتلخيص والشرح والقواعد وغيرهم بناء على تفريق الصفقة وقد علمت أن الصحيح من المذهب الصحة هناك فكذا هنا وصحه في التصحيح .
- (ويتخرج أن يصح في الجميع) .
- بناء على شراء رب المال من مال المضاربة وهذا التخريج لأبي الخطاب .
- قوله (وليس للمضارب نفقة إلا بشرط) .
- هذا المذهب نص عليه وعليه الأصحاب .
- إلا أن الشيخ تقي الدين رحمه الله قال ليس له نفقة إلا بشرط أو إعادة فيعمل بها .
- وكأنه أقام العادة مقام الشرط وهو قوي في النظر .
- قوله (فإن شرطها له وأطلق فله جميع نفقته من المأكل والملبوس بالمعروف) .
- هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب منهم القاضي وجزم به في الهداية والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلاصة والهادي والتلخيص والمحزر والوجيز والرعاية الصغرى والحاوي الصغير وغيرهم وقدمه في الرعاية الكبرى والفروع .
- والمنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله أنه ليس له نفقة إلا من المأكل خاصة قدمه في المغني والشرح والفائق .
- وقال المصنف والشارح وصاحب الفروع وغيرهم طاهر كلام الإمام أحمد